المجلس القومي لحقوق الإنسان

اللقاء الخامس : حلقة نقاشية حول

" أهمية تبني النهج الحقوقي وتضمين قيم ومبادئ حقوق الإنسان في التشريعات الوطنية "

لقاء موسع مع أعضاء البرلمان بغرفتيه

القاهرة يوم الأربعاء الموافق 8 ابريل 2025

ملخص النتائج والتوصيات الصادرة عن اللقاء

تكشف مجمل المداخلات والتوصيات التي شهدها اللقاء عن إدراك حقيقي ومتزايد من الأطراف المعنية البرلمان والمجلس القومي لحقوق الإنسان والأحزاب السياسية لحجم التحديات التي تواجه مسار حقوق الإنسان في مصر، سواء على مستوى التشريع أو التطبيق

وبينما يشيد البعض بالتعاون القائم والجهود المبذولة في صياغة قوانين تعتمد مقاربة حقوقية، فإن آخرين لا يترددون في تسليط الضوء على ثغرات التطبيق، وغياب الأثر التشريعي الملموس، وتهميش بعض المؤسسات الوطنية عن مواقع صنع القرار

يبقى تطوير قانون المجلس القومي لحقوق الإنسان، وتفعيل آليات الرقابة، وتعزيز الحوار المؤسسي بين السلطة التشريعية والمجلس القومي لحقوق الإنسان، ضرورة لا تقبل التأجيل، فالتحدي لم يعد فقط في صياغة نصوص تراعي المواثيق الدولية، بل في ترجمتها إلى واقع ملموس يشعر به المواطن في حياته اليومية، ويعزز ثقة المجتمع في جدية الدولة على صعيد حماية الحقوق والحريات

وما بين التوصيات، والانتقادات، والرؤى المختلفة، يتضح أن الطريق إلى منظومة حقوقية مصر يمر عبر التشاركية، والشفافية، والمساءلة الفعلية

المجلس القومي لحقوق الإنسان

هذا وجاءت أهم التوصيات نصاً كالتالي

1 - يتعين على الدولة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إنفاذ حقوق الإنسان وحمايتها بشكل فعّال

2 - مدى إمكانية إصدار المجلس القومي لحقوق الإنسان تقرير بشأن عدد التوصيات المتعلقة بمصر خلال آلية المراجعة الدورية الشاملة

3 - تنظيم أنشطة تفاعلية وندوات مشتركة مع الأحزاب السياسية المختلفة بهدف تعزيز الوعي بمبادئ حقوق الإنسان لدى النواب المنتمين لتلك الأحزاب

4 - ضرورة وجود آليات تنظيمية تعزز العلاقة بين البرلمان المصري والمجلس القومي لحقوق الإنسان التي تتميز بالعمق والتطوير عبر آليات واضحة ترفع الوعي الحقوقي لدى صانعي القرار

5 - الإشارة إلى غياب أجندة تشريعية واضحة لدى البرلمان مما قد يؤثر على فعالية التشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان.

6 - ضرورة تعديل قانون تنظيم التظاهر لما يفرضه من قيود تعيق ممارسة حق التظاهر بدلاً من تنظيمه بشكل إيجابي

7 - ضرورة عقد جلسات دورية ومنتظمة بشكل ربع سنوي مع لجنتي حقوق الإنسان في مجلسي النواب والشيوخ للخروج بتوصيات ملموسة يمكن تنفيذها

8 - التحرك السريع نحو التنسيق مع رئيس البرلمان لعقدجلسة لمناقشة تعديل قانون المجلس، مما يساهم في تفادي خطر تخفيض تصنيفه

9 - تطوير آلية منتظمة لرصد الأثر التشريعي في البرلمان، مع تحديد دور المجلس القومي لحقوق الانسان وأدواته في هذا السياق

10 - ضرورة دعوة وتمثيل المجلس القومي لحقوق الإنسان في اجتماعات مناقشة مشروعات القوانين بالبرلمان

11 - المطالبة بالإفراج عن المعتقلين في قضايا الرأي ، لضمان حرية التعبير وحقوق الأفراد

12 - بحث مدى إمكانية تضمين مبادئ حقوق الإنسان والقوانين ذات الصلة ضمن المناهج الدراسية في مختلف المراحل التعليمية